

الاستدامة المالية واثرها في النمو الاقتصادي -دراسة حالة العراق للمدة (2004 - 2016)-

علي حسين نوري بني لام
قسم العلوم المالية والمصرفية
كلية دجلة الجامعة
Ali.bniam@yahoo.com

المستخلص

استهدف البحث قياس نوع واتجاه العلاقة بين الاستدامة المالية والنمو الاقتصادي في العراق، وللتحقق من ذلك فقد تم اجراء عملية التحليل الكمي لمتغيرات البحث، وتم اثبات ان الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي والفجوة الضريبية يمتلكان التأثير الاكبر بالنمو الاقتصادي في العراق خلال المدة المبحوثة (2004 - 2016) اذ بلغ معامل التحديد لهما 0.75، وتوصل البحث الى انه لا يمكن التغاضي عن التداخل بين متغيرات الاستدامة المالية، وهذا ما يخلق حالة يطلق عليها احصائيا بالارتباط الذاتي، وهذا بحد ذاته موضوع واسع ومادة للبحث العلمي وقوبلت هذا الاستنتاج بتوصية مفادها انه من المهم وضع معايير محدد ومتغيرات واضحة للاستدامة المالية وهذا يقع ضمن مسؤوليات الاكاديميين، وهذالك عن طريق استمرار البحث في هذا الموضوع.

الكلمات المرشدة: الاستدامة المالية، النمو الاقتصادي، الناتج المحلي الاجمالي، الدين العام، الفجوة الضريبية، مؤشر العجز الاولي.

Abstract

The research aimed at measuring the type and direction of the relationship between financial sustainability and economic growth in Iraq. To achieve this, quantitative analysis of the research variables was carried out. It was proved that the public debt to GDP and the Tax gap have the greatest impact on economic growth in Iraq during the period-investigated (2004 - 2016) with a coefficient of 0.75. The

research concluded that the overlap between financial sustainability variables can not be overlooked. This creates a situation that is statistically called self-correlation. This is in itself a broad topic and a material for scientific research. It is important to set specific criteria and clear variables for financial sustainability and this is the responsibility of academics, and this is by continuing research on this subject.

Keywords: Financial Sustainability, Economic growth, GDP, Public debt, Tax gap, Primary Disability Index.

المقدمة

ان التغيير الذي حدث في العراق بعد عام 2003 لم يكن تغيير للنظام السياسي فحسب، بل شمل تغيير بنية الدولة العراقية ككل، ومن اهم الجوانب التي شهدتها التغيير هو الجانب الاقتصادي فقد تحول العراق من الاقتصاد المركزي الموجة الى اقتصاد السوق، وهذا ما انعكس بالايجاب على ارتفع المستوى المعاشي للمواطنين العراقيين بشكل ملحوظ والذي يطلق عليه في علم الاقتصاد بالنمو الاقتصادي.

والنمو الاقتصادي يعد من اهم الاهداف الاقتصادية لكل دول العالم والعراق من ضمنها وهو لا يخرج عن كونه زيادة حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، وهذا الهدف لا يتحقق الى بزيادة مستمرة في الناتج المحلي الاجمالي خصوصا وان عدد سكان العراق في تزايد مستمر، ولتحقيق هذه الزيادة المرغوبة فان صانعي السياسة الاقتصادية في العراق يسعون الى زيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي (القطاع الصناعي والقطاع الزراعي والقطاع السياحي ... الخ)، فضلا عن تطوير القطاعات الالههم والتي تساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الاجمالي في العراق وهي قطاع الطاقة والقطاع المالي.

ان قدرة الدولة العراقية على خدمة ديونها وتسديد التزاماتها المالية على المدى طويلة (الاستدامة المالية) تسهم في تحقق هدف زيادة حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (النمو الاقتصادي)، وان هذا التحدي الاقتصادي الذي تواجهه الدولة العراقية فريد من نوعه خلال المدة المبحوثة من عام 2004 ولغاية عام 2016، اذ شهد العراق اضطرابات سياسية وحروب متتالية مع قوى ضلالية فضلا عن تقلبات مستمرة في اسعار النفط والذي يعد المصدر الاساسي للواردات العراقية، ناهيك عن افة الفساد المالي والاداري.

لذلك فان ادارة ملف اقتصادي في ظل وجود هذا الظروف او العوامل يعد امر في غاية الصعوبة على اي دولة في العالم، ومما زاد من صعوبة الموضوع تراكم عدة عوامل في ان واحد، غير ان الدولة العراقية اصرت على المحافظة على الاستدامة المالية والتي من المفترض ان تنعكس بالايجاب على النمو الاقتصادي.

مشكلة البحث

يسير النمو الاقتصادي في العراق بخطوات متعثرة، فضلا عن ان العراق يقع في مرتبة متدنية بالنسبة لحصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي اذ بلغ وبحسب تقديرات صندوق النقد الدولي لعام 2013 ما يعادل 7000 دولار امريكي وحصل بذلك العراق على المرتبة 108 من اصل 187 دولة، وبمقارنته مع الدولة الاولى وهي قطر والبالغ حصة المواطن كن الناتج المحلي الاجمالي ما يعادل 99000 دولار امريكي، فان ذلك يوضح اتساع الفجوة ما بين العراق وبين الدولة الاولى في ما يخص حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، ويوضح كذلك صعوبة الوصول الى مستوى قريب خلال الاجل القصير .

هذا على الرغم من وجود المقومات الضرورية لزيادة الناتج المحلي الاجمالي، على مستوى القطاعات الاقتصادية فضلا عن النمو في كل قطاعات الفاعلة والمكونة للناتج المحلي الاجمالي في العراق، وان قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الاجل تعزز النمو الاقتصادي لذلك فان مشكلة البحث يمكن ان تصاغ بالتساؤلات الاتي :

هل تسهم الاستدامة المالية في زيادة حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ؟

اهمية البحث

تتبع اهمية البحث من مناقشته لمتغيرات تمس الواقع الاقتصادي للبلد والواقع الاقتصادي لافراد المجتمع، اذ تعكس الزيادة في حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي زيادة الرفاهية للمواطنين وهو امر تسعى الدولة العراقية حالها حال كل دول العالم الى تحقيقه، فضلا عن ان الباحث لم يتمكن من العثور على دراسة تناولت موضوع البحث في البيئة العراقية.

اهداف البحث

يمكن تلخيص اهداف البحث بالاتي :

- 1 . بناء اطار نظري يتناول متغيرات البحث لكي يكون مدخل للدراسة العملية بالتركيز على المفاهيم الاساسية واستعراض للجهود الفكرية التي اقتربت من موضوع البحث.
- 2 . قياس نوع واتجاه العلاقة بين الاستدامة المالية والنمو الاقتصادي في العراق.
- 3 . محاولة تفسير النتائج التي سوف تكون من واقع العمل.
- 4 . التوصل الى نتائج ومقابلتها بتوصيات عملية.

الاطار النظري والدراسات السابقة

اولاً: مفهوم الاستدامة المالية وتعريفها

هي مقدرة الدولة حالياً او مستقبلياً للوفاء بالتزاماتها المالية وخدمة ديونها من دون الحاجة الى اعادة جدولتها او تراكم المتاخرات، او هي القدرة على تحمل الديون من دون الحاجة الى اجراء تعديلات كبيرة في السياسة المالية مستقبلاً لتحقيق توازن بين الايرادات والمصروفات العامة، اما عدم الاستدامة فهي الحال التي يتراكم فيها الدين الى اجل غير مسمى بمعدل اسرع من قدرة الدولة على خدمته، وينطوي على مفهوم الاستدامة تحقيق اولي للملاءة المالية والسيولة، فالملاءة المالية هي قدرة الدولة على الوفاء بالتزامات المالية، ويتحقق اذا كان معدل الخصم الحالي للنفاق الجاري والمستقبلي اقل من معدل الخصم للايرادات الحالية والمستقبلية مطروحاً منها مستحقات الديون، فهي تعني وجود موارد مالية لتلبية الالتزامات المالية حال استحقاقها.

وتعتمد طريقة صندوق النقد الدولي في الاستدامة المالية على تثبيت نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي عند مستوى معين، او تحديد نسبة معينة يتم استهدافها، ويعد هذا طريقاً اساسياً يبنى عليه توقع المستقبل في ظل سياسات يتوقف عليها لمدة معينة، عادة خمس سنوات وهذا الحال، يعد الصندوق السياسات المالية مستدامة اذا استطاعت تحقيق الاستقرار في نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي (بانافع و علي، 2016: 183).

كذلك فان للاستدامة المالية مفهوم اخر اذ تلجا بعض الدول الى رفع معدلات الضريبة لحل مشكلة العجز في الميزانية من اجل تحقيق الاستدامة المالية.

ويمكن تعريف الاستدامة المالية على انها القدرة على تسديد الديون اي ان الحكومة توصف بانها قادرة على الوفاء بديونها اذا استطاعت عمل ذلك من خلال الفائض المستقبلي خلال فترة زمنية طويلة الامد (الريفي، 2014: 40-41).

ثانيا: مؤشرات الاستدامة المالية

1 . الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي : يعد هذا مؤشرا استرشاديا لتقييم الموقف المالي لاي دولة او اقليم، بالاسترشاد بمعايير اتفاقية ماستر ياخذ لدول الاتحاد الاوربي، التي اشترطت ان تكون نسبة الدين العام للناتج المحلي الاجمالي في حدود 60% كشرط للانضمام الى وحدة النقد الاوربية (اليورو)، ويتسم الموقف المالي وفقا لهذا المؤشر بعدم الاستدامة المالية في الاحالات الاتية (سماقه بي وباداوه بي، 2015: 81) :

أ . اذا ارتفعت نسبة الدين للناتج المحلي في الدولة عن نظيراتها في الدول الاخرى.

ب . اذا اسفرت نسبة الدين للناتج المحلي عن معدلات اعلى من معدلاتها التاريخية.

ت . اذا كان الحفاظ على استقرار نسبة الدين للناتج المحلي يحتاج الى تغيير كبير من السياسات المالية.

ويعرف الدين العام بانه الرصيد القائم غير المسدد للالتزامات الحكومية المباشرة وغير المباشرة، والمترتبة على الحكومة دفعه تسديدا لالتزاماتها (عبيد، 2015: 58)، اما الناتج المحلي الاجمالي فهو مجموعة القيم السوقية النقدية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال حقبة زمنية معينة عادة تكون سنة (الوزني والرفاعي، 2000: 107).

2. الفجوة الضريبية: ان هذا المؤشر لا يمثل شرطا كافيا للحكم على رصد وتحليل تطور الحصيلة الضريبية باعتبارها احد المصادر الرئيسة للايرادات العامة واحد عناصر الرئيسية لتمويل اعباء الانشطة الحكومية في تنفيذ سياسات المالية العامة (سماقه بي وباداوه بي، 2015: 82)، بمعنى اوضح هي مدى مساهمة الضريبة في الايرادات العامة.

وتعرف الضرائب على انها فريضة مالية نقدية تستوفيها الدول جبرا من الاشخاص الطبيعيين والمعنويين من دون مقابل بهدف تمويل نفقاتها العامة وتحقيق الاهداف التابعة من مضمون توجهها السياسية والاقتصادي (العلي، 2003: 91)، اما الايرادات العامة فهي جميع الاموال العينية النقدية والمنقولة والعقارية التي ترد الى الخزينة الدولة وتغطي بنود الايرادات العامة في الموازنة (عناية، 1998: 48).

3. مؤشر العجز الاولي: يعتمد حساب هذا المؤشر على تقدير قيمة العجز او الفائض الاولي للموازنة العامة من خلال حساب الفرق بين المصروفات العامة بدون مدفوعات الفوائد والايرادات العامة بدون الفوائد المحصلة، من اجل حساب هذا المؤشر نعلم على تحليل هيكل النفقات العامة والايرادات العامة، لمعرفة نسبة العجز في الموازنة العامة (سماقه بي وباداوه بي، 2015: 84).

ويعرف العجز في الموازنة العامة على انه الفرق السالب بين الايرادات العامة والنفقات العامة، ويعود هذا العجز الى الاتفاقات الحكومية الضخمة والمتزايدة من جهة، والى عجز الايرادات المحلية وانخفاض المساعدات الخارجية من جهة اخرى (ابو شرار، 2007: 225). ويتحقق الفائض الموازنة العامة في حال تحقق ايرادات عامة اعلى من النفقات العامة (عبيد، 2015: 51)

ثالثا: مفهوم وتعريف النمو الاقتصادي :

ينطلب تعريف النمو الاقتصادي تحديد المتغير الذي على اساسه يقاس النمو الاقتصادي وكذلك تحديد المدة التي من خلالها نرغب في تحديد وقياس قيمة هذا المتغير، وعلى هذا الاساس يمكن تعريف النمو الاقتصادي على انه الارتفاع المسجل من خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة او فترات زمنية متلاحقة لمتغير اقتصادي توسعي وهو الناتج المحلي الاجمالي، وكذلك فهو التغير المسجل في حجم النشاط الاقتصادي، وايضا هو عبارة عن عملية التوسع التلقائي في الاقتصاد، وتقاس بمتغيرات كمية حديثة (مصطفى و احمد، 1998: 40)

ويقصد بالنمو الاقتصادي حصول زيادة مستمرة في الدخل الفردي الحقيقي بمرور الزمن، اي ان الزيادة ليست بشكلها النقدي (عطية، 2001: 11).

ومن تعدد التعاريف والمفاهيم للنمو الاقتصادي يمكن ان نستخلص النقاط الاتية :

1. ان النمو الاقتصادي هو متغيرا اقتصاديا كمي.
2. تعتمد قيمة النمو الاقتصادي على حجم السكان والناتج المحلي الاجمالي.

رابعا: مقاييس النمو الاقتصادي

1. المعدلات النقدية للنمو: وهي معدلات النمو التي يتم حسابها استنادا إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد القومي، أي بعد تحويل المنتجات العينية لذلك الاقتصاد إلى ما يعادلها بالعملة النقدية المتداولة، وكذلك تحويل المنتجات الخدمية إلى ما يعادلها أيضا بالعملة النقدية. ورغم العديد من التحفظات على ذلك الأسلوب التي يرجع

أغلبها إلى سوء التقدير, أو إغفال أثر التضخم, أو إغفال نسب التحويل فيما بين مختلف العملات, أو إلى اختلاف الأنظمة والأساليب المحاسبية المعتمدة دولياً. إلا أنه لا يزال أفضل وأسهل الأساليب المتاحة خاصة بعد التعديلات التي تجرى على هذه التقديرات.

2. المعدلات العينية للنمو الاقتصادي : مع التأثير الكبير لارتفاع معدلات ازدياد السكان في الدول النامية بدرجة تقارب معدلات نمو الدخل والنتائج أصبح من الملائم استخدام مؤشرات معدلات نمو متوسط نصيب الفرد، حيث تقيس هذه المعدلات النمو الاقتصادي في علاقتها بمعدلات النمو السكاني، ومنها على سبيل المثال: معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج القومي، ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي، ومعدل نمو نصيب الفرد من الدخل القومي.

3. مقارنة القوة الشرائية : تستخدم المنظمات والهيئات الدولية مقياس قيمة الناتج الوطني مقوماً بسعر الدولار الأمريكي عند نشر تقاريرها الخاصة بالنمو الاقتصادي المقارن لبلدان العالم، ثم تقوم بترتيب البلدان من حيث درجة التقدم والتخلف استناداً لذلك المقياس. ومن عيوب ذلك المقياس أنه يربط " بطريقة تعسفية " بين قوة الاقتصاد في حد ذاته وبين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار الأمريكي، في الوقت الذي تضطرب فيه قيمة معظم العملات في أسواق النقد الدولية (مصطفى و احمد، 1998: 118).

خامساً: دراسات سابقة

1. دراسات عربية :

أ . الريفي، حسام خالد حسين 2014 "العوامل التي تساعد السلطة الوطنية في تحقيق الاستدامة المالية (1996-2013)"

هدفت الدراسة الى التعرف على الدين العام الداخلي والخارجي الفلسطيني وعلى دور الإيرادات والنفقات العامة وكذلك المساعدات المالية الخارجية والمتغيرات الاقتصادية في تحقق الاستدامة المالية، ولقد حاولت الدراسة الاجابة عن التساؤل الاتي : هل تسهم متغيرات الدراسة في تحقق النمو الاقتصادي ؟

وللاجابة عن التساؤل استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والكمي القياسي لسلسلة زمنية من 1996 لغاية 2012 وتوصلت الدراسة الى ان معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي الفلسطيني متذبذب خلال مدة الدراسة متأثراً بالتقلبات السياسية (باعتبارها الاكثر تأثيراً) و انخفاض نسبة الاستثمار الكلي الى الناتج المحلي الاجمالي.

ب . سماقه بي، ايوب انور حمد وباداوه بي، سردار عثمان 2015 "تحليل الاستدامة المالية في اقليم كردستان - العراق"

هدفت الدراسة الى تحليل وتوضيح الواقع المالي لحكومة اقليم كردستان وتقييم قدرتها المالية على تحقيق الاستدامة المالية، اما اشكالية الدراسة فنكمن في ان تراكم الديون الداخلية والخارجية على حكومة الاقليم بسبب وجود الازمة المالية بين الحكومة المركزية وحكومة الاقليم، مما اثر سلبا على مجمل الانشطة الاقتصادية في اقليم كردستان العراق.

ولقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي وتم توظيف طريق استقرارية السلاسل الزمنية لتحديد مدى استقرارية متغيرات الاستدامة المالية في اقليم كردستان العراق للمدة 1997 ولغاية 2013 وتوصلت الدراسة الى المستقبل القريب اذا استمر العجز في الموازنة فان اقليم كردستان سوف يعاني من مشاكل مالية، لانه لا يستطيع تحمل العبء المالي لدينه، ويقع في حالة عجز عن سداد وخدمة ديونه وخصوصا الديون الخارجية من خلال موارده الذاتية، لان استخدام هذه الديون لا يوجه الى عملية التنمية الاقتصادية.

ت . دراسة بانافع، وحيد عبر الرحمن و علي، عبد العزيز عبد المجيد 2016 "تقييم الاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية"

هدفت الدراسة الى تقييم مدى قدرة السعودية على تحقيق الاستدامة المالية، ولقد حاولت الدراسة الاجابة عن التساؤل الاتي : في ظل تنامي عجز الميزانية العمومية، وتزايد الدين العام فما مدى قدرة السلطات المالية في السعودية على تحقيق الاستدامة المالية ؟

وللاجابة عن التساؤل فلقد تم استخدام المنهج الوصفي عن طريق استخدام استقرار السلاسل الزمنية واختبار التكامل للمدة 1969 - 2014 وتوصلت الدراسة الى ان الايرادات والنفقات العامة ساكنة فضلا عن وجود علاقة بينهما وان الايرادات الحكومية تنمو اسرع من النفقات العامة مما يدل على قدرة السعودية على سداد العجز واحتواء الدين العام.

2. دراسات اجنبية :

أ . دراسة (R.Kumar , 2004)

والتي كانت بعنوان "دراسة الاستدامة المالية ودورها في تفعيل مراكز قرية الانترنت في ريف ماديا براديش" واهتمت بدراسة الاستدامة المالية على المدى الطويل واثرها على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الهند، اذ ان تشكيل الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية كان الحافز للبحث في هذا الموضوع على اعتبار ان التكنولوجيا الحديثة للاتصالات تسهم في زيادة الانتاج.

وتوصلت الدراسة الى ان فترة استرداد قيمة مشاريع الاتصالات لا تتعدى 3.9 سنة وان استرداد قيمة المشروع في فترة قصيرة سوف يسهم في زيادة الاستثمار في المستقبل.

ب . دراسة (E.Palmer , 2014)

والتي كانت بعنوان "الاستدامة المالية للالتزامات الرعاية السويدية" واذ تعد السويد من اكثر بلدان العالم انفاقا على الرعاية الاجتماعية والتي تشمل (المعاشات التقاعدية والرعاية الصحية والتأمين ضد المرض والسياسة السرية والتأمين ضد البطالة وخدمات التوظيف و رعاية المعاقين والمسنين).

هذا وقد بلغت مجموعها ما يعادل 28% من الناتج المحلي الاجمالي، ولقد ناقش البحث دور الاستدامة المالية في دعم هذا المجال مستخدما المنهج الوصفي وتوصل الى ان السدامة المالية تسهم في دعم القوى العاملة في السويد.

سادسا: اوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والبحث الحالي

من خلال مراجعة الدراسات التي تم جمعها يتضح أن البحث الحالي يختلف عن الدراسات السابقة بالآتي:

1. منهج البحث : لقد اختارت كل الدراسات السابقة المنهج الوصفي باستثناء دراسة (الريفي) فقد استخدمت المنهج الوصفي والمنهج الكمي،، أما البحث الحالي فقد انتهج المنهج التجريبي.

2. مجتمع البحث وعينته : تفرد البحث الحالي باختيار البيئة العراقية كمجتمع وعينة للبحث في اسلوب يطلق عليه دراسة الحالية في حين اختار (الريفي فلسطين)، (سماقه بي و باداوه بي اقليم كردستان العراق)، (بانافع و علي السعودية)، (R.Kumar الهند) واختار (E.Palmer السويد).

3. موضوعة البحث : لم يتفق البحث الحالي مع أي من الدراسات السابقة في اختيار موضوع البحث ولا طريقة ربط العلاقات بين المتغيرات، وتجدر الإشارة الى ان البحث استخدم نفس المتغيرات التي استخدمها (سماقه يى و باداوه يى)، ولكن على اعتبارها متغيرات مستقلة تؤثر في المتغير التابع.

فرضية البحث

توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الاستدامة المالية والنمو الاقتصادي في العراق

منهج البحث

لقد اعتمد البحث المنهج التجريبي وذلك عن طريق بناء اطار مفاهيمي لنوع العلاقة بين متغيرات البحث، ومن ثم جمع البيانات الضرورية من المصادر الموثوقة وادخالها الى برنامج الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) واجراء الاختبارات الضرورية للتوصل الى بناء رؤيا علمية عملية عن واقع العلاقة بين متغيرات البحث.

اساليب جمع البيانات

1. البيانات الثانوية : ولقد تم جمعها من الكتب العربية والاجنبية ومن البحوث المنشورة في المجالات العلمية والرسائل والاطارح الجامعية.

2. البيانات الاولية : لقد تم جمعها من التقارير الاقتصادية والموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي ومن وزارة التخطيط العراقية ومن الرسائل الجامعية.

جدول (1): بيانات البحث						
التاريخ	حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (الف دينار)	الدين الداخلي العام** (مليار دينار)	الناتج المحلي الاجمالي (مليار دينار)	الضرائب (مليار دينار)	الايرادات العامة (مليار دينار)	عجز او فائض الموازنة (مليار دينار)
2004	2000	6061	53235	154	32982	865
2005	2600	6593	73533	475	40502	14127
2006	3300	5645	95587	590	49055	10248
2007	3800	5193	111455	1103	54599	15568
2008	5100	4455	157026	1026	80252	20848
2009	4100	8434	130643	1856	55209	2642
2010	5000	9180	162064	1883	69521	5169
2011	6500	7446	217327	1784	99998	30359
2012	7400	6547	254225	2311	119466	29091
2013	7800	4255	273587	2877	113767	6849
2014	7400	9520	266420	2570	105386	21830
2015	5600	32142	207876	2623	66470	*(3927)
2016	5200	47362	196536	4531	54409	*(12658)

المصدر : الباحث بالاعتماد على
العمود الثاني : الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي.
العمود الثالث : الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي.
العمود الرابع : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، دائرة الحسابات القومية.
العمود الخامس : من 2004 ولغاية 2010 (العبودي، 2015 :150)، ومن 2011 ولغاية 2016 (التقارير الاقتصادية للبنك المركزي العراقي لنفس المدة)
العمود السادس : الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي.
العمود السابع : الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي.
*القيم بين قوسين في العمود السابع قيم سالبة اي تمثل قيمة العجز في الموازنة العامة
**لم يتم استخدام الدين الخارجي العام او اجمالي الدين العام للعراق كونه خلال المدة المبحوثة سلك سلوك غير طبيعي نتج عن احتياج العراق لتمويل الحروب وعن امكانية الغاء بعض الديون الخارجية.

حدود البحث

1. الحدود الزمانية : وتكونت من سلسلة زمنية من 13 مشاهدة ابتدأت من العام 2004 ولغاية عام 2016 .

2. الحدود المكانية : وتكونت من العراق ممثلا بالبنك المركزي العراقي و وزارة التخطيط العراقية.

متغيرات البحث

1 . الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي : متغير مستقل ويرمز له بالرمز X1

2 . الفجوة الضريبية : متغير مستقل ويرمز له بالرمز X2

3 . مؤشر العجز الاولي : متغير مستقل ويرمز له بالرمز X3

4 . النمو الاقتصادي : متغير تابع ويرمز له بالرمز Y

والجدول الاتي يحوي قيم متغيرات البحث :

جدول (2): متغيرات البحث				
التاريخ	النمو الاقتصادي	الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي	الفجوة الضريبية	مؤشر العجز الاولي
2004	2000	0.11	0.005	865
2005	2600	0.09	0.012	14127
2006	3300	0.06	0.012	10248
2007	3800	0.05	0.020	15568
2008	5100	0.03	0.013	20848
2009	4100	0.06	0.034	2642
2010	5000	0.05	0.027	5169
2011	6500	0.03	0.018	30359
2012	7400	0.03	0.019	29091
2013	7800	0.02	0.025	6849
2014	7400	0.04	0.024	21830
2015	5600	0.15	0.039	(3927)
2016	5200	0.24	0.083	(12658)

المصدر : الباحث بالاعتماد على بيانات البحث وبمساعدة برنامج Excel

معامل الانحدار الخطي البسيط بين المتغيرات المستقلة في النمو الاقتصادي

لقد بلغت قيمة معامل بيتا (-8877) والتي تقيس مقدار التأثير للدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي في النمو الاقتصادي غير انها ليست معنوية اذ ان قيمة t المحسوبة والبالغة (1.03) اقل من قيمتها الجدولية والبالغة (1.77)، اما معادلة الانحدار الخطي البسيط فهيه ايضا غير معنوية وهذا ما تنبئه قيمة F المحسوبة والبالغة (1.05) والتي هي اقل من قيمتها الجدولية والبالغة (4.75).

ولقد بلغت قيمة معامل بيتا (22076) والتي تقيس مقدار التأثير للفجوة الضريبية في النمو الاقتصادي غير انها ليست معنوية اذ ان قيمة t المحسوبة والبالغة (0.79) اقل من قيمتها الجدولية والبالغة (1.77)، اما معادلة الانحدار الخطي البسيط فهيه ايضا غير معنوية وهذا ما تنبئه قيمة F المحسوبة والبالغة (0.73) والتي هي اقل من قيمتها الجدولية والبالغة (4.75).

ولقد بلغت قيمة معامل بيتا (0.05) والتي تقيس مقدار التأثير لمؤشر العجز الاولي في النمو الاقتصادي غير انها ليست معنوية اذ ان قيمة t المحسوبة والبالغة (1.24) اقل من قيمتها الجدولية والبالغة (1.77)، اما معادلة الانحدار الخطي البسيط فهيه ايضا غير معنوية وهذا ما تنبئه قيمة F المحسوبة والبالغة (1.55) والتي هي اقل من قيمتها الجدولية والبالغة (4.75).

والجدول الاتي يبين قيمة معامل الانحدار والمعلومات الاحصائية لكل متغير مستقل على حده في النمو

الاقتصادي :

جدول (3): معامل الانحدار الخطي البسيط بين كل متغير من متغيرات الاستدامة المالية والنمو الاقتصادي					
المتغيرات المستقلة	قيمة الثابت	قيم معاملات بيتا	قيمة t المحسوبة	قيمة R ²	قيمة F المحسوبة
الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي	5717	-8877	1.03	0.09	1.05
الفجوة الضريبية	4499	22076	0.79	0.05	0.73
مؤشر العجز الاولي	4503	0.05	1.24	0.12	1.55
القيمة الجدولية لل(T) عند مستوى الدلالة 0.05 و درجة حرية (1 ، 11) = 1.77 القيمة الجدولية لل(F) عند مستوى الدلالة 0.05 و درجة حرية (1 ، 11) = 4.75 المصدر : الباحث بمساعدة من برنامج SPSS					

معامل الانحدار المتعدد بين المتغيرات المستقلة في النمو الاقتصادي

اولاً: معامل الانحدار المتعدد بين المتغيرات المستقلة مجتمعة في النمو الاقتصادي.

لقد بلغت قيمة F المحسوبة (5.14) وهي اكبر من قيمتها الجدولية والبالغة (3.86) عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (3 ، 9) وهذا ما يدل على معنوية معادلة خط الانحدار، وان القيمة التفسيرية للمعادلة بلغت (0.8) اي ان المتغيرات المستقلة يمكنها تفسير 80% من التغير الحاصل في النمو الاقتصادي، ويتضح من معادلة خط الانحدار ان الفجوة الضريبية هي من تؤثر على النمو الاقتصادي اذ بلغت قيمة t المحسوبة لها (3.52) وهي اكبر من قيمتها الجدولية والبالغة (1.83)، اما الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي و مؤشر العجز الاولي فلا يؤثران في النمو الاقتصادي اذ بلغت قيم t المحسوبة لهما (1.72) و(1.29) على التوالي.

والجدول الاتي يبين قيمة معامل الانحدار والمعلومات الاحصائية للمتغيرات مستقلة في النمو الاقتصادي :

جدول (4): معامل الانحدار المتعدد بين متغيرات الاستدامة المالية والنمو الاقتصادي					
قيمة F المحسوبة	قيمة R ²	قيمة t المحسوبة	قيم معاملات بيتا	قيمة الثابت	المتغيرات المستقلة
5.14	0.80	1.72	-23565	3504	الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي
		3.52	103272		الفجوة الضريبية
		1.29	0.062		مؤشر العجز الاولي
القيمة الجدولية للـ(T) عند مستوى الدلالة 0.05 و درجة حرية (3 ، 9) = 1.83 القيمة الجدولية للـ(F) عند مستوى الدلالة 0.05 و درجة حرية (3 ، 9) = 3.86 المصدر : الباحث بمساعدة من برنامج SPSS					

ان ظهور العلاقة للفجوة الضريبية وعدم ظهورها للدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي و مؤشر العجز الاولي استوجب معرفة السبب والذي قد يعود الى مشكلة الارتباط الذاتي والجدول الاتي بين معامل الارتباط بين الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي ومؤشر العجز الاولي.

جدول (5): معامل الارتباط بين متغيرات الاستدامة المالية		
المتغيرات	قيمة R	اتجاه العلاقة
الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي ومؤشر العجز الاولي	0.78	عكسي
المصدر : الباحث بمساعدة من برنامج SPSS		

من الجدول رقم (5) يتضح وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين متغير الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي ومتغير مؤشر العجز الاولي وان قيمة معامل الارتباط مرتفعة احصائيا واتجاه العلاقة عكسي اي انه كلما حصل عجز في الموازنة العامة للدولة فان الدين العام سيرتفع وهذا موافق لمنطق النظرية الاقتصادية، لذلك فسوف يتم استبعاد احد المتغيرين في بناء معادلة خط الانحدار المتعدد.

ثانيا: معامل الانحدار المتعدد بين الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي و الفجوة الضريبية في النمو الاقتصادي.

لقد بلغت قيمة F المحسوبة (6.46) وهي اكبر من قيمتها الجدولية والبالغة (4.10) عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (2 ، 10) وهذا ما يدل على معنوية معادلة خط الانحدار، وان القيمة التفسيرية للمعادلة بلغت (0.75) اي ان المتغيرات المستقلة يمكنها تفسير 74% من التغير الحاصل في النمو الاقتصادي.

ويتضح من معادلة خط الانحدار ان تغير الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي بمقدار وحد واحدة سوف يؤدي الى تغير سالب بمقدار 32602 في النمو الاقتصادي وان العلاقة فيما بينهما علاقة معنوية اذ بلغت قيمة t المحسوبة لها (3.42) وهي اكبر من قيمتها الجدولية والبالغة (1.81).

اما التغير بمقدار وحدة واحدة في الفجوة الضريبية سوف يصحبه تغير موجب بمقدار 99637 في النمو الاقتصادي وان العلاقة فيما بينهما علاقة معنوية اذ بلغت قيمة t المحسوبة لها (3.30) وهي اكبر من قيمتها الجدولية والبالغة (1.81).

والجدول الاتي يبين قيمه معامل الانحدار والمعلمات الاحصائية للمتغيرات مستقلة في النمو الاقتصادي:

جدول (6) معامل الانحدار المتعدد بين الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي و الفجوة الضريبية في النمو الاقتصادي					
المتغيرات المستقلة	قيمة الثابت	قيم معاملات بيتا	قيمة t المحسوبة	قيمة R ²	قيمة F المحسوبة
الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي الفجوة الضريبية	4932	-32602	3.42	0.75	6.46
			3.30		
<p>القيمة الجدولية لل(T) عند مستوى الدلالة 0.05 و درجة حرية (2 ، 10) = 1.81</p> <p>القيمة الجدولية لل(F) عند مستوى الدلالة 0.05 و درجة حرية (2 ، 10) = 4.10</p> <p>المصدر : الباحث بمساعدة من برنامج SPSS</p>					

ثالثًا: معامل الانحدار المتعدد بين الفجوة الضريبية و مؤشر العجز الاولي في النمو الاقتصادي.

لقد بلغت قيمة F المحسوبة (4.31) وهي اكبر من قيمتها الجدولية والبالغة (4.10) عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (2 ، 10) وهذا ما يدل على معنوية معادلة خط الانحدار، وان القيمة التفسيرية للمعادلة بلغت (0.68) اي ان المتغيرات المستقلة يمكنها تفسير 68% من التغير الحاصل في النمو الاقتصادي.

ويتضح من معادلة خط الانحدار ان تغير الفجوة الضريبية بمقدار وحد واحدة سوف يؤدي الى تغير موجب بمقدار 71169 في النمو الاقتصادي وان العلاقة فيما بينهما علاقة معنوية اذ بلغت قيمة t المحسوبة لها (2.51) وهي اكبر من قيمتها الجدولية والبالغة (1.81).

اما التغير بمقدار وحدة واحدة في مؤشر العجز الاولي سوف يصحبه تغير موجب بمقدار 0.12 في النمو الاقتصادي وان العلاقة فيما بينهما علاقة معنوية اذ بلغت قيمة t المحسوبة لها (2.76) وهي اكبر من قيمتها الجدولية والبالغة (1.81).

والجدول الاتي يبين قيمه معامل الانحدار والمعلومات الاحصائية للمتغيرات مستقلة في النمو الاقتصادي:

جدول (7): معامل الانحدار المتعدد بين الفجوة الضريبية ومؤشر العجز الاولي في النمو الاقتصادي					
المتغيرات المستقلة	قيمة الثابت	قيم معاملات بيتا	قيمة t المحسوبة	قيمة R ²	قيمة F المحسوبة
الفجوة الضريبية	1944	71169	2.51	0.68	4.31
مؤشر العجز الاولي		0.12	2.76		
القيمة الجدولية لـ(T) عند مستوى الدلالة 0.05 و درجة حرية (2 ، 10) = 1.81 القيمة الجدولية لـ(F) عند مستوى الدلالة 0.05 و درجة حرية (2 ، 10) = 4.10 المصدر : الباحث بمساعدة من برنامج SPSS					

جاءت نتائج اختبار الانحدار المتعدد متفقة مع التاصيل النظري للبحث اذ يعد الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي والفجوة الضريبية من المتغيرات الاساسية التي تؤثر بشكل كبير في النمو الاقتصادي العراقي.

نتائج البحث

اولاً: الاستنتاجات

- 1 . عند البحث في موضوع الاستدامة المالية لا يمكن التغاضي عن التداخل بين متغيراتها، وهذا ما يخلق حالة يطلق عليها احصائيا بالارتباط الذاتي، وهذا بحد ذاته موضوع واسع ومادة للبحث العلمي.
- 2 . لا تمتلك متغيرات الاستدامة المالية في العراق (الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي، الفجوة الضريبية، مؤشر العجز الاولي) القدرة بالتاثير في النمو الاقتصادي بصورة منفردة.
- 3 . ان مؤشر الفجوة الضريبية يعد المتغير الاساسي المؤثر في النمو الاقتصادي على الرغم من احتياج هذا المؤشر الى مساعدة من المتغيرات الاخرى.
- 4 . الدين العام الى الناتج المحلي الجمالي والفجوة الضريبية يعد المتغيرات الاساسية التي تؤثر بالنمو الاقتصادي في العراق، اذ بلغ معامل الانحدار المتعدد لهما (75%).

5 . استمرت حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في العراق بالارتفاع خلال المدة المبحوثة، وان كانت في بعض الاحيان زيادة متناقصة.

ثانيا: التوصيات

1. من المهم وضع معايير محددة ومتغيرات واضحة للاستدامة المالية، وهذا ما يقع ضمن مسؤوليات الاكاديميين، وذلك عن طريق استمرار البحث في هذا الموضوع.
- 2 . على الدولة العراقية تجنب الاقتراض العام لاي سبب كان والتوجه الى معالجة المشاكل في الموازنة العامة بطرق اخرى، اذ ان الاقتراض يعد من اسهل واقصر الطرق لسد عجز الموازنة.
- 3 . من الضروري تنظيم عمل الهيئة العامة للضرائب العراقية بهدف زيادة الايرادات الضريبية، وزيادة حصتها من مجمل الايرادات العراقية.
- 4 . ان سعي الدولة العراقية الى زيادة حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي يعد خطوة بالاتجاه الصحيح، لما لها من انعكاسات على حياة المواطن العراقي فضلا عن اثارها الايجابية على مجمل مفاصل الدولة العراقية وحتى الامنية منها.

المصادر

- ابو شرار، علي 2007 "الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات" دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.
- بانافع، وحيد عبد الرحمن و علي، عبد العزيز عبد المجيد 2016 "تقييم الاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية" مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 74.
- التقارير الاقتصادية للبنك المركزي العراقي للمدة (2011 - 2016).
- الريفي، حسام خالد حسين 2014 "العوامل التي تساعد السلطة الوطنية في تحقيق الاستدامة المالية (1996-2013)" رسالة ماجستير كلية التجارة، الجامعة الاسلامية-غزة.
- سماقه يى، ايوب انور حمد وباداوه يى، سردار عثمان 2015 "تحليل الاستدامة المالية في اقليم كردستان - العراق" مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 7 العدد 13.

العبودي، علاء حسين مؤنس 2015 "تحليل اتجاهات السياسة الضريبية في العراق ودورها في تحديد مسار
الحصيلة الضريبية للسنوات (1990 - 2010) بحث دبلوم عالي معادل للماجستير، المعهد العالي
للدراستات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد.

عبيد، عزيز محمد عبد الله 2015 "اثر الدين العام على الاتفاق الحكومي دراسة تطبيقية على الدين العام للسلطة
الفلسطينية للفترة 1997 - 2013" رسالة ماجستير كلية التجارة، الجامعة الاسلامية-غزة.

عطية، عبد القادر محمد 2001 "الاتجاهات الحديثة في التنمية" الدار الجامعية، الاسكندرية.

العلي، عادل فليح 2003 "المالية العامة والتشريع المالي الضريبي" دار الحامد للطباعة والنشر، عمان.

عناية، غازي 1998 "المالية العامة والتشريع الضريبي" دار البيارق للطباعة والنشر والتوزيع، عمان.

مصطفى، محمد مدحت و احمد، سهير عبد الظاهر 1998 "النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية" مكتبة
الاشعاع للطباعة والنشر، الاسكندرية.

الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي

وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، دائرة الحسابات القومية.

الوزني، خالد واصف و الرفاعي، احمد حسين 2000 "مبادئ الاقتصاد الكلي" دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع،
عمان.

E.Palmer 2014 "Financial Sustainability of Swedish Welfare Commitments" public
policy review, vol10 no2.

R.Kumar 2004 "A Study on the Financial Sustainability of Village Internet Centers in
Rural Madhya Pradesh" information technologies & international development,
vol2 no1.